

أزمة المواطنة في المجتمع الليبي

في ظل التوازنات بين القبيلة والدولة

د. عبد الوهاب بن خليف
أستاذ محاضر "أ" بكلية العلوم السياسية والعلاقات
الدولية، جامعة الجزائر 3.

Résumé:

La Lybie a connu des changements profonds tant sur l'aspect politique que sur l'aspect populaire pour la première fois depuis un demi siècle. Ces changements ont destitué le régime de Maâmar El-Kadhafi, qui est le plus ancien dans le monde arabe.

La Lybie vit depuis une longue période une crise de citoyenneté à cause de l'absence de l'autorité de l'Etat et la domination du pouvoir de la tribu, chose qui a engendré l'anarchie politique et sécuritaire dans le pays.

A cet effet, le système tribal en Lybie représente toujours un grand défi aussi bien sur le plan politico-sécuritaire que sur le plan socioculturel durant l'édification de l'Etat. Plus de quarante ans après l'indépendance de ce pays, la tribu constitue toujours le noyau dur dans la prise de décision politique en Lybie.

الملخص:

عرفت ليبيا تغييرات متسارعة سواء على المستوى السياسي أو الشعبي لم تشهده منذ أكثر من نصف قرن، أدت إلى إسقاط نظام معمر القذافي الذي يعد من أقدم الأنظمة في العالم العربي والعالم. وهو ما جعل البلاد تعيش منذ مدة أزمة مواطنة بسبب غياب سلطة الدولة وطغيان سلطة القبيلة، الشيء الذي أدى بها إلى الدخول في فوضى سياسية وأمنية متعددة الأبعاد. وعليه، مازال النظام القبلي في ليبيا يشكل تحديا سياسيا وأمنيا واجتماعيا وثقافيا خلال بناء الدولة الوطنية. وبالرغم من مرور أكثر من أربعين سنة على استقلال هذه الدولة، مازالت القبيلة تمثل النواة الصلبة عند اتخاذ القرار السياسي.

تقديم:

يهدف طرح مفهوم المواطنة في المنطقة العربية إلى إظهار حقيقة علاقة الفرد بالدولة ومدى ارتباط هذه العلاقة بمقومات مجتمعه، خاصة بعد الأحداث التي عرفتها بعض دولها، والتي أدت إلى تغييرات جذرية في طبيعة العلاقة بين المجتمع والنظام، وفي مقدمتها لليبيا، التي وصلت إلى مستوى خطير من الانقسامات الاجتماعية وغياب سلطة الدولة والقانون، وبالتالي شعور الفرد الليبي بأزمة مواطنة وفقدان الشعور بالانتماء إلى القبيلة على حساب الدولة.

وانطلاقا من مفهوم أن العودة إلى مجتمع الدولة يبدأ من تكريس مبدأ المواطنة داخل المجتمع الليبي، وهو ما تستدعيه الحالة الليبية في الوقت الراهن، فإن الإشكالية التي يمكن طرحها تتمحور في: هل يمكن التطرق إلى واقع المواطنة وإعادة بنائه في ليبيا في ظل التجاذبات السياسية بين المجتمع التقليدي (القبيلة والعشيرة) والمجتمع المعاصر (الدولة)؟.

شهدت ليبيا تغييرات عميقة سواء على المستوى السياسي أو الشعبي لم تعرفها منذ أكثر من نصف قرن، أدت إلى إسقاط نظام معمر القذافي الذي كان يعد من أقدم الأنظمة في الوطن العربي والعالم. السؤال الذي يمكن طرحه اليوم وبالحاح للإجابة على الإشكالية المطروحة يكمن في: هل سينجح الليبيون في التأسيس لعملية التحول الديمقراطي في ظل الانفلات الأمني وغياب سلطة الدولة؟. تسعى هذه الدراسة التعرض إلى أزمة المواطنة في المجتمع الليبي، الذي يعد مجتمعا قبليا - بامتياز - من خلال التركيز على التجاذبات السياسية القائمة بين القبيلة والدولة داخل المجتمع الليبي. وهو ما يستدعي التركيز على المحاور التالية:

- مفهوم المواطنة.
- دور القبيلة في المجتمع الليبي.
- التجاذبات السياسية بين القبيلة والدولة.
- غياب مبدأ المواطنة بعد الثورة في ليبيا.
- تحقيق مبدأ المواطنة الليبية في ظل عملية البناء الديمقراطي.

1- مفهوم المواطنة:

إذا كانت المواطنة هي التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات، من جهة، فإنها تعني، من جهة أخرى، الشعور بالانتماء والولاء للوطن والسلطة القائمة، التي تعد مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الحقوق العامة للمجتمع، كما أن المفهوم الحيوي للمواطنة هو أشمل من الولاء للعشيرة أو القبيلة أو الطبقة...، بل يتجاوز الولاء لهذه الأطر الضيقة، ليرتبط بالوطن الأم.

ومع تعدد التعاريف بالنسبة لمفهوم المواطنة فإنه يظل من الناحية اللغوية يعني الوطن، وهو محل الإقامة والحماية، ومن الناحية السياسية يعرف على أنه صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات، التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن، وعلى أنه يدل على مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني (الدولة) الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة.

وبالنتيجة، فإن مفهوم المواطنة يعني -عموما- علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون أية دولة، وما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق في ظل دولة القانون، وإذا ما تحققت صفة المواطنة في ظل الدولة، فإنه بالإمكان القول أن المواطن في هذه الدولة يتمتع بحقوق مختلفة سياسية، وقانونية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية... وغيرها.

ويعد الدستور الذي يقوم على توافق مجتمعي في أية دولة بمثابة العقد الاجتماعي، الذي يمثل مصدرا للحقوق وضامنا للواجبات بالنسبة لكل مواطن يحمل جنسية هذه الدولة، دون تمييز عنصري أو عرقي أو طبقي... والجدير بالذكر، أن هناك عمليتين رئيسيتين تحكمان عملية التغيير الاجتماعي في المجتمعات - وبالذات في المنطقة المغاربية - وهما: العملية التي تسعى للحفاظ على الوضع القائم، وضمان استمرارية النظام الاجتماعي، بما يتماشى والتحوليات التي يعيشها الواقع الاجتماعي، أما العملية الثانية، فهي التي تسعى إلى إحداث تغيير قد يصل إلى مستوى التغيير الجذري أو الثورة الشاملة.

ويعتبر - ما تعيشه ليبيا اليوم - صراع بين العمليتين، فهناك جزء من المجتمع، يسعى إلى المحافظة على الوضع القائم في ظل علاقة تعاون تربط بين القبيلة والدولة، كما أن هناك من يسعى إلى تجاوز مؤسسة القبيلة وبناء دولة وطنية تقوم على مؤسسات ديمقراطية، تضيء الشرعية على العمل السياسي في ليبيا، بعدما سقط حكم القذافي.

2- دور القبيلة في المجتمع الليبي:

تميز المجتمع الليبي - قبل وأثناء وبعد الاحتلال الإيطالي - بالدور المركزي للقبيلة داخل مؤسسات المجتمع، فقد شكّلت مؤسسة القبيلة رقما صعبا في قيادة هذا المجتمع وتنظيمه، إلى غاية الخمسينات والستينات، بالإضافة إلى مساهمتها في المقاومة ضد الاحتلال الإيطالي، وكان لها دورا كبيرا في تحقيق الحرية.

وتعرّف القبيلة بالرابطة العصبية التي تحدد بدورها ولاء الفرد لجماعته القرابية، كما أنها تتحدد بروابط جغرافية واجتماعية وسياسية، والتي تساهم في تعزيز دعائم النسب الواحد، هذا الأخير الذي يتبلور وتكتمل معالمه من خلال عوامل التفاعل والاحتكاك والتقارب، التي تتطور مع مرور الوقت، لتتحول إلى عادات وتقاليد وأعراف تحكم الأبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي، لاسيما في أفريقيا، المتمثل في القبيلة والعشيرة.

ومما يزيد من تكتل واندماج أفراد القبيلة الواحدة ويجعلهم أكثر تماسكا وقوة وهو عاملي الإقليم والقرابة، التي تتركّس من خلاله عمليات المصاهرة بين أفراد هذه القبيلة، وظاهرة تمتعهم بأرض جماعية، من جهة، وحيازتهم على ملكيتهم العائلية، من جهة أخرى⁽¹⁾.

وتمثل القبيلة المجتمع المحلي الذي يجمع بين مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات روحية عميقة، قد تصل إلى مستوى العصبية القبلية، والتي تحقق لديهم الشعور بوحدة الجماعة، أكثر من أي وقت مضى.

ويبرز رئيس القبيلة أو شيخ العشيرة عندما تتعرض هذه القبيلة أو هذه العشيرة إلى عدوان خارجي يهدد كيانها القبلي، من قبل قبيلة أو عشيرة أخرى، أو من قبل سلطة مركزية في الدولة التي تنتمي إليها هذه القبيلة.

ويتجسد هذا النوع من المجتمعات التقليدية الذي تحكمه العصبية القبلية في الكثير من الدول الأفريقية، سواء في شمالها أو جنوبها أو شرقها أو غربها⁽²⁾.

تعرّف القبيلة بأنها "وحدة متماسكة اجتماعيا، ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات استقلالية سياسية"⁽³⁾، وتتحدّد القبيلة بالرابطة العصبية التي تبرز ولاء الفرد لجماعته القرابية، منا أنها تتحدد بروابط جغرافية واجتماعية وسياسية، التي في تعزيز دعائم النسب الواحد. هذا الأخير يتبلور وتكتمل معالمه من خلال التفاعل والاحتكاك والتقارب، التي تتطور مع مرور الوقت، لتتحول إلى عادات وتقاليد وأعراف تحكم البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي⁽⁴⁾، وهو ما تعكسه تركيبة القبيلة في ليبيا، وبالأخص فيما يتعلق بمواقفها تجاه علاقتها بالدولة.

يرتبط مبدأ المواطنة ارتباطا وثيقا بالحرية الفردية للمواطن، التي تقسم إلى قسمين رئيسيين هما: القسم الأول: الحريات ذات المضمون المادي، وتشتمل الحرية الشخصية بالمعنى الضيق، حق الملكية الفردية، وحرمة المسكن، ثم الحرية الاقتصادية الشاملة لحرية التجارة والعمل والصناعة، أما القسم الثاني من الحريات الفردية: فهو ما يطلق عليه الحريات المعنوية، وتتفرع بدورها إلى حرية العقيدة، وحرية الاجتماع، وحرية الصحافة، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعليم⁽⁵⁾.

وبالإضافة إلى الحريات الفردية، هناك الحريات الاجتماعية، التي تقسم هم إلى قسمين منها. القسم الأول، ويشمل ثلاثة فروع هي: الحريات الأساسية، والحريات الاقتصادية والحريات الفكرية. أما القسم

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 205.

(2) نفس المرجع، ص 207.

(3) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع. القاهرة: دار المعرفة الجامعية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1990.

(4) A. ESMEIN, *Eléments de droit constitutionnel*, Tome I, Paris, L. Larose & L. Tenin, 1927, p. 582.

(5) G.BURDEAU, *Les libertés publiques*, Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1948, p.280.

(6) عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 204.

الثاني، ويطلق عليه حريات المعارضة، أي بإمكان الأفراد أن يعارضوا السلطة العامة، إذا ما تعرّضت للأفراد في مجالات حريات القسم الأول⁽⁶⁾.

3- التجاذبات السياسية بين القبيلة والدولة:

يستدعي فهم التطورات المتلاحقة في الشأن الليبي الرجوع إلى دراسته خصوصيات المجتمع الليبي، العانم - في جزء كبير منه - على المجتمعية القبلية.

إن المجتمع الليبي هو مجتمع قبلي، حيث كان ومازال يضم قبائل عديدة، وكان للحركة السنوسية الليبية دورا بارزا في توحيد المجتمع الليبي، في ظل أربع مجموعات قبلية كبيرة.

إن النسيج الاجتماعي الليبي هو مزيج من القبائل العربية والبربرية وقبائل أخرى، وتنتشر في عمومها عبر كامل التراب الليبي، ومن أهم هذه القبائل، قبيلة الورفلة الموجودة في شمال، ووسط، وغرب ليبيا. أما قبيلة القذافي، التي تنتشر في مناطق طرابلس، وبنغازي، وطبرق، وسرت، وفزان، والزواوية الغربية، ثم قبيلة أولاد سليمان المتمركزة في الجنوب الليبي، وقبيلة البراعة التي تتموقع في شرق ليبيا. وتتواجد قبائل الأمازيغ في جبال غرب البلاد، بالإضافة إلى قبائل الطوارق والتبو، الأولى موجودة في الصحراء القريبة من الحدود الجنوبية لكل من تشاد، والنيجر، والجزائر، ومالي. أما الثانية، فإنها تتركز في جنوب وجنوب شرق البلاد⁽⁷⁾.

وقد استمرت بنية هذه العلاقات القبلية بطريقة أو بأخرى، وظلت تميز المجتمع الليبي، وتمثل إحدى أهم خصوصيات النظام السياسي فيه إلى غاية سقوطه، بالرغم من تركيزه على الأبعاد الأربعة التي تبناها كمقومات وهي: العروبة، والإسلام، والاشتراكية، والجمهورية⁽⁸⁾.

فإذا كان النظام السابق الذي سيطر على السلطة في أعقاب ثورة 1969 التي قادها العقيد القذافي يعترف بالقبيلة كواقع، إلا أنه يعتبرها أنموذجا مصغرا للأمة، وجاء ذلك في الكتاب الأخضر: "القبيلة رابطة اجتماعية، حافظوا عليها، لكن إذا أدخلتموها في السياسة، فستخرب"⁽⁹⁾، إلا أن علاقتها بالدولة ظلت مرتبطة باعتباريات سسيو-اقتصادية وسياسية، جعلتها تقوم أساسا على الاعتراف غير الرسمي بدور القبيلة في خلق التوازنات الاجتماعية داخل المجتمع الليبي، من جهة، والتوظيف غير المعلن للقبيلة في الكثير من القضايا السياسية، - من جهة أخرى - آخرها خلال الأزمة الحالية، أما بعد الإطاحة بالنظام السابق، فإن تأثيرها مازال قائما في أية عملية سياسية وطنية.

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الأسئلة التالية:

هل تحققت المواطنة الليبية في ظل النظام الجماهيري وفي غياب الديمقراطية الحقّة؟

وهل استطاعت الدولة الحديثة في عهد القذافي وما بعده، أن تحطّم دعائم المجتمع القبلي واستيعاب تناقضاته المختلفة؟.

ما هي علاقة الدولة بالمجتمع القبلي الليبي ؟ هل هي علاقة تفاعلية وتكاملية؟ أم أنها علاقة صدامية وصراعية؟

يبدو أن العلاقات الاجتماعية القائمة على أساس القرابة، القبيلة والهوية في ليبيا، تؤكد أن الدولة المعاصرة لم تنجح من خلال مؤسسات المجتمع المدني في استيعاب أو إلغاء بصفة كاملة المؤسسات المجتمعية التقليدية

(7) Patrick Haimzadeh, «Scrutin sur fond de chaos», *Le Monde diplomatique*, n°700, juillet 2012, p.12.

(8) John DAVIS, *Le système libyen: les tribus et la révolution*, traduit par Isabelle RICHET, Paris, PUF, 1990, p.203.

(9) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الجزء الثالث.

ممثلة في القبيلة، وبالتالي فإن الفرد الليبي ما يزال رهين البعد القبلي، في ظل انعدام المواطنة التي ترعاها الديمقراطية ودولة القانون.

ظاهرياً، جاءت الثورة الليبية (1969) لكي تعلن بداية مشروع الدولة بأبعادها الثلاثة: العروبة، الإسلام والاشتراكية⁽¹⁰⁾، غير أن الواقع أثبت أن نظام القذافي وظّف هذه الأبعاد الثلاثة من أجل تثبيت دعائم نظامه السياسي، وإلغاء صفة المواطنة عن المجتمع الليبي، وجعله فرداً تابعاً لأطروحات النظام القائم آنذاك. إن استمرار البناء القبلي في المجتمع الليبي هو في واقع الأمر نوع من مقاومة الدولة الوطنية الحديثة، وبالتالي مقاومة الوطن والمواطنة، التي تؤدي حتماً إلى غياب العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات، وقد تتحول هذه المقاومة إلى نوع من التعايش الحذر بين بنية القبيلة وبنية الدولة، لا تنفي كل منهما مشروعية الآخر.

وانطلاقاً من أن القبيلة رابطة اجتماعية وأنموذج مصغر للأمة كما جاء في الكتاب الأخضر، فإن النظام الليبي يعترف بالوظيفة الاجتماعية للقبيلة، غير أنه لم يعترف بأن تكون لها هناك وظيفة سياسية. وعليه، فإن الأزمة السياسية الأمنية والمجتمعية التي تعيشها ليبيا ليست فقط ناتجة عن سقوط نظام القذافي، وإنما تعود بالدرجة الأولى إلى غياب مشروع مجتمع وطني منذ عقود، يجسد التوافق الوطني الشامل. لقد أصبحت ليبيا -اليوم- أمام معضلة التوفيق بين تجسيد مبدأ المواطنة للفرد الليبي، من جهة، ومسايرة متطلبات الأمن الوطني، من جهة أخرى. وهي معادلة صعبة التنفيذ في ظل الظروف الأمنية غير المستقرة التي تعيشها الدولة الليبية، خاصة منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي في 23 أكتوبر عام 2011، وهو ما يدعو إلى الالتزام بقواعد الممارسة الديمقراطية والعمل على تكريسها في الواقع من خلال تعزيز دور مؤسسات المجتمع السياسي والمجتمع المدني، باعتبارهما يشكلان دعائم كل عمل سياسي ديمقراطي في أية دولة، بالإضافة إلى دعم الحقوق الاقتصادية والثقافية للمواطن الليبي، وصولاً إلى تغليب منطق الدولة على منطق القبيلة. وإذا انطلقنا من أن تجاوز الأزمة السياسية والأمنية، وحل مجموعة من المشاكل ذات الأبعاد القبلية، والمجتمعية، والاقتصادية والسياسية، فإن ذلك يستدعي اعتماد إستراتيجية وطنية تقوم أساساً على مجموعة من المحاور باعتبارها مبادئ عامة ومؤسسة والتي من بينها:

- بناء دولة قوية على أسس ديمقراطية.

- تحقيق المشاركة السياسية.

- تحقيق التنمية المتوازنة.

- بناء مؤسسات عسكرية، أمنية وقضائية قوية.

- اعتماد ثقافة وطنية شاملة.

إن إسقاط هذه المنطلقات النظرية على المجتمع الليبي وبالخصوص في أعقاب اندلاع الثورة الليبية، يظهر أن القبيلة التي كانت الفاعل الوحيد في الدولة إلى جانب اللجان الثورية، قد غيرت من موازين القوى التي جسدها العقيد القذافي في الواقع الليبي، حيث برزت فواعل جديدة في المشهد الليبي، من أهمها الميليشيات المسلحة، والأحزاب (تم تأسيس أكثر من 300 حزباً)، ومنظمات المجتمع المدني، والحكومة المنتخبة، والمؤتمر الوطني العام...

وقد تبين مع مرور الوقت، أن دور القبيلة قد تراجع في المدن، بينما بقيت هيمنة القبيلة على المناطق الريفية المحافظة⁽¹¹⁾، وما زالت النزعات القبلية تسيطر على كثير من المسؤولين الجدد، بحيث تم إقصاء

(10) محمد نجيب أبوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 99.

(11) أحمد صلاح الدين، ليبيا وتحديات مرحلة ما بعد القبلية في: www.academia.edu

أتباع قبيلة المقارحة والورفلة من العملية السياسية، بحجة وقوفهم إلى جانب العقيد القذافي، كما قام المؤتمر الوطني العام وهو أعلى هيئة منتخبة بإقرار قانون العزل السياسي، تحت تهديد السلاح لإقصاء قيادات ليبرالية من المشهد السياسي، من بينهم رئيس الحكومة السابق محمود جبريل⁽¹²⁾.

4- إشكالية تحقيق المواطنة في ليبيا بعد الثورة:

بعد سقوط نظام القذافي بعد ثورة 17 فبراير 2011، استمرت التجاذبات السياسية بين السلطة والقبيلة، بالرغم من إصرار النظام السياسي الانتقالي في ليبيا على محاولة تجاوز واقع القبيلة لصالح مؤسسات الدولة، خاصة بعد انتخاب المؤتمر الوطني العام، الذي تمخّضت عنه سلطة تنفيذية جديدة. ويبدو أن تجذّر الثقافة القبلية داخل المجتمع الليبي، سيجعل من الصعب إلغاء المنطق القبلي في ليبيا، وهو ما سيجعل قوة النظام السياسي الليبي تكمن في مدى قدرته على استيعاب الأعراف والقيم القبلية وتوظيفها في إطار مشروع نهضوي ليبي يمزج بين الأصالة والمعاصرة، ويكرّس التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات دستورية قوية، قادرة على تحقيق المواطنة للفرد الليبي.

إن الخصوصية القبلية في ليبيا، تجعل من الصعب اختراق التعقيدات الاجتماعية للقبائل الليبية، بالرغم من الحملة الدولية الكبيرة التي قادها حلف الناتو ضد السلطة القائمة في ليبيا، وتحطيم البنية التحتية للدولة فيها. والمؤكد، فإن القبيلة في ليبيا هي رقم صعب في المعادلة السياسية الليبية، فلا يمكن تجاوزها ببساطة، لأنها تمثل وسيلة للتغيير السياسي في اتجاه بناء النظام السياسي المنشود من قبل المجتمع فيها. وهي في الواقع عكستها تلك التوجهات السياسية الواضحة، التي تبنتها القيادة الليبية السابقة. والتي تمثلت بدايتها في الانفتاح الاقتصادي المحدود مع إعلان ليبيا في 26 مارس 1987، الذي قام أساساً على ما يعرف "بالتشاركية"، وهي عبارة عن إجراء يقضي بالسماح للقطاع الخاص للاستثمار، وإنجاز مشاريع ذات رأسمال خاص⁽¹³⁾.

ولقد أعتبرت تلك الصيغة الجديدة - آنذاك - في السياسة الاقتصادية الليبية خطوة كبيرة، لاسيما وأنها كانت تتعارض مع أحد أهم المبادئ التي نادى بها الكتاب الأخضر، وطبقت في ليبيا خلال السبعينات والثمانينات إلى غاية سقوط نظام القذافي، وهي سياسة اقتصادية قائمة على أن الليبيين "شركاء لا أجراء"⁽¹⁴⁾. وبذلت السلطات الليبية مجهودات معتبرة من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وإصلاح القطاع المصرفي، خاصة بعد إعلان الزعيم الليبي السابق معمر القذافي يوم 13 جوان 2003 تنفيذ إصلاحات جذرية في الاقتصاد الليبي السابق، ويتعلق الأمر خاصة بإلغاء القطاع العام، بحيث يصبح النفط الذي يشكل قاعدة الاقتصاد الليبي ملكاً للمجتمع، تسيّره شركات ملكاً لأفراد ليبيين بواسطة "المشاركة"، ونفس الشيء بالنسبة للقطاع المصرفي، حيث يتحوّل كل مصرف ليبي تملكه مجموعة أفراد ليبيين، ويتحمّلون مسؤولية الربح والخسارة⁽¹⁵⁾. وعليه، فإن هذه المحاولات التي قام بها النظام السابق، لم تفلح في ريعي استهلاكي إلى اقتصاد استثماري إنتاجي.

(12) الشرق الأوسط، 17 أكتوبر 2013.

(13) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الجزء الثالث.

(14) نفس المرجع السابق.

(15) توفيق المديني، المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الطبعة الأولى. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، 2004، ص 83.

لذلك، فإن ليبيا التي تعد من أغنى الدول الأفريقية من حيث الدخل الفردي، الذي يصل إلى 8000 دولار، وهو أعلى معدل في أفريقيا، فإنه بالمقابل هناك الكثير من أفراد المجتمع فيها يعانون من الفقر والتهميش المتعمد. وهو الوضع الذي يظهر أن المواطنة في ليبيا لا تتحقق في ظل غياب مساواة وعدالة اجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع الليبي.

وبالنتيجة، فإن خصوصية المجتمع الليبي تتلخص في ثلاثة مستويات سياسية، واجتماعية واقتصادية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **على المستوى السياسي:** إن المجتمع الليبي يتميز بنظام سياسي منغلق فريد من نوعه في العالم (نظام جماهيري)، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى غياب الديمقراطية ودولة الحق والقانون وانعدام الحريات الأساسية. حيث ظلت الشرعية الثورية، منذ ثورة الفاتح سبتمبر 1969، التي نقلت السلطة من الحكم الملكي إلى الحكم "الملكي العائلي" باسم النظام الجماهيري وسلطة الشعب، وإلى غاية ثورة 2011، هي المحدد الأساس لسلوك النظام الليبي، وبالتالي فإن انتهاء حكم الثورة في عهد القذافي، فسخ المجال لبروز ثورة جديدة ضد ثورة قديمة، لتبقى الشرعية الثورية عاملاً مركزياً في تفسير السلوك السياسي الليبي.
- ويسعى قادة ليبيا بعد ثورة 2011 إلى إحداث قطيعة تامة مع ممارسات النظام السابق، في ظل غياب مؤسسات دولة قوية، وتباطؤ في بلورة مشروع دستور جديد يكون بديلاً عن الكتاب الأخضر.
- وبظل التحدي السياسي الذي يهدد الدولة الليبية هو إمكانية اعتماد الحكم المحلي، الذي يكرس النظام القبلي على حساب الحكم المركزي، الذي يحقق الوحدة الترابية لليبية، التي تتقوى بها صفة المواطنة، التي طالما افتقدها الفرد الليبي.
- **على المستوى الاجتماعي:** لقد أدى تميز المجتمع الليبي بظاهرة التعدد القبلي، إلى تكريس عوامل التخلف الاجتماعي بالمقاييس الحديثة، وخضوع المواطنة فيها إلى نظام لا يتوافق مع متطلبات العصر.
- وتظل أكبر مشكلة تواجه المجتمع الليبي هو استمرار فوضى السلاح، لأن السلطات الليبية فشلت لحد الآن في بسط نفوذها وسيادتها على كافة التراب الليبي، خاصة وأن المعطيات تشير إلى وجود ما يقارب (2000 مليشيا عسكرية) تضم في صفوفها 100 ألف شخص.
- **على المستوى الاقتصادي:** بالرغم من أن ليبيا من أغنى الدول النفطية، إلا أن اقتصادها قد تميز بالتخلف وتدني مستوى المعيشة فيها، حيث لم يتم استغلال الطفرة النفطية فيها في بناء قاعدة اقتصادية قوية، تستجيب لمتطلبات المجتمع وتلبية حاجيات أفرادها.
- **على المستوى الأمني:** إن الانفلات الأمني الذي تعيشه ليبيا بعد الثورة، أثر سلباً على الاقتصاد الليبي، لأن أولوية النظام القائم هو إعادة الأمن للبلاد، انطلاقاً من تصور أن الثورة الليبية تختلف عن الثورة المصرية أو التونسية، لأنها قامت باجتثاث مؤسسات النظام السابق بالكامل، لتجد قيادة الثورة نفسها من دون سلطة مركزية.

5- تحقيق مبدأ المواطنة الليبية في ظل عملية البناء الديمقراطي:

تعتبر الدولة الليبية نفسها في أشد الحاجة إلى عملية بناء ديمقراطي، تبدأ بإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، بإمكانها تكريس مبدأ المواطنة داخل المجتمع الليبي، التي لطالما افتقدها الليبيون لأكثر من نصف قرن، وذلك من خلال تجسيد الشروط الأساسية التالية، وهي:

- تنظيم انتخابات تعددية ديمقراطية تعبر عن طموحات المجتمع وتستجيب لانشغالاته اليومية.

- تجسيد دولة القانون واستقلالية جهاز القضاء، من أجل ضمان العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.
- فتح وتنظيم مجال الإعلام بمختلف أنواعه (السمعي، والبصري والصحافة المكتوبة) وتوظيفه بما يساهم في بناء أسس الدولة التي قامت من أجلها الثورة.

وبالجملة فإن مبررات الإصلاح الديمقراطي في ليبيا تستوجب الانطلاق من خلال التركيز على عوامل داخلية مختلفة، لأن الإيمان بأن التغيير في ليبيا الذي بدأ ضد نظام القذافي قبل أكثر من عامين، يجب أن يستمر ويتمسك بتبني عملية البناء الديمقراطي، التي تحتاج إلى اعتماد أرضية مبنية على النقاط التالية:

أ- وعي النخب السياسية بمبدأ المواطنة:

يتحقق مبدأ المواطنة في ظل عملية البناء الديمقراطي⁽¹⁶⁾ في ليبيا، عندما تقتنع النخب السياسية المختلفة داخل الدولة -بما فيها السلطة القائمة- بضرورة القيام بإصلاحات سياسية دستورية، تجسد التغيير السياسي الديمقراطي⁽¹⁷⁾، الذي يستوعب ضرورات المرحلة، وطبيعة المجتمع الليبي. وعندما يحدث هذا الإصلاح السياسي من خلال توافق سياسي بين السلطة والمعارضة على حد سواء، فإن هذا الإصلاح ستكون له انعكاسات إيجابية لا محالة على المستقبل السياسي للبلاد.

ب- دور المجتمع المدني في تحقيق مبدأ المواطنة:

تساهم مؤسسات المجتمع المدني (الجماعات الوسيطة التي لا تسعى للسيطرة على السلطة) في وظيفة التأطير في بناء المواطنة الليبية، من خلال الحركات الجموعية والنقابات ومراكز البحث والجامعات، وغيرها. كما تلعب هذه "الجماعات الوسيطة" دورا فاعلا ومستقلا ومؤثرا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للمواطنين، ودعم المشاركة السياسية التي تحقق التوازن السياسي والتوافق الاجتماعي⁽¹⁸⁾. لأنه إذا كان غياب مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا لعقود في عهد النظام السابق في تعطيل تثبيت مفهوم المواطنة وبناء أسس الديمقراطية، فإنها تزخر في ظل التحول الديمقراطي بمؤسسات جديدة من أحزاب وجمعيات وطنية، بإمكانها دفع الحراك السياسي والشعبي في اتجاه ترقية الحريات والعملية الديمقراطية وتفعيلها، وتدعو إلى المزيد من المشاركة السياسية، كما تسعى إلى تجسيد الانتقال السلمي للسلطة بطريقة ديمقراطية، وبعيدا عن العنف والعنف المضاد⁽¹⁹⁾ التي تمارسه بعض القوى غير المنتظمة داخل ليبيا حاليا. وتعني عملية المشاركة "الفعل الاجتماعي الموجه" نحو تغيير الواقع المعيس لتجسيد مطالب واهتمامات الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع، وتقسم المشاركة إلى نوعين: المشاركة الاجتماعية والمشاركة السياسية⁽²⁰⁾.

- المشاركة الاجتماعية:

(16) نفس المرجع، ص 84.
(17) نورالدين زمام، القوى السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 213.
(18) عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الثالث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ب ت، ص 171.
(19) حسنين توفيق، "بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية" في: مجموعة من الباحثين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص ص 714-716.
(20) عبدالغفار شكر، اختراق المجتمع المدني في الوطن العربي في: "الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي". القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 185.

يتحدد محتوى المشاركة الاجتماعية من خلال الحركية التي يصنعها الأفراد داخل المجتمع الليبي، سواء كانت في إطار رسمي أو غير رسمي، وترتبط عملية المشاركة الاجتماعية بالمنظمات والحركة الجموعية والنقابات، التي تمثل أطرا رسمية (غير تلقائية) وغير رسمية (تلقائية)، ينضم إليها الأفراد لتغيير واقعهم الاجتماعي نحو الأفضل، وتكون عملية المشاركة الاجتماعية ناجحة ومدعمة لعملية التحول الديمقراطي في المجتمع، بالخصوص إذا تم استغلال دور القبيلة التي تمتد تأثيراتها - كوسيط اجتماعي - على بنية العلاقة بين الدولة، من جهة والمواطنين، من جهة أخرى، وهي بالتالي تحدد مستوى مؤسسة الدولة وقدرتها على توجيه وصناعة القرار، ومدى تطبيق سلطة القانون على كافة التراب الليبي⁽²¹⁾.

- المشاركة السياسية:

يكمّن هذا النوع من المشاركة في تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك من خلالها أفراد المجتمع الليبي في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسات العامة بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة. ويتعزز بها دور المجتمع المدني في ليبيا من خلال مؤسساته المختلفة في القيام بتفعيل الحياة الاجتماعية والسياسية، وتحسيس المواطنين بضرورة التفكير والتفاعل مع السياسات القائمة والمقترحة في المجتمع، وجعلها أكثر واقعية وتماشيا مع متطلبات المجتمع في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في خلق بيئة اجتماعية بناءة وخالقة، من خلال نشر الثقافة السياسية المؤثرة التي يحتاجها المجتمع في عملية التغيير السياسي⁽²²⁾.

ج- مواكبة عملية الإصلاح السياسي للتنمية الاقتصادية:

من أهم متطلبات عملية التطوير والإصلاح السياسي في ليبيا هي تلازمها إصلاح وتنمية الإمكانات الاقتصادية، لأنه لا تتحقق تنمية اقتصادية بدون تنمية سياسية، وبالعكس، لأن الأمن الحقيقي يتحقق بوجود تنمية في شتى المجالات المتعلقة ببناء الدولة. وبالتالي، فالعلاقة العضوية بين المتغيرين تفرض الربط بينهما في كل عملية إصلاح من أجل ضمان نجاح هذه الإصلاحات، سواء في بعدها الاقتصادي أو السياسي، وهو ما يؤدي إلى استبعاد الدولة البيروقراطية السلطوية، التي لا تتماشى ومتطلبات وشروط الدولة الناجحة.

الخاتمة:

وبالمحصلة فإن دراسة وتحليل البناء الاجتماعي والثقافي في ليبيا، تسعى في الواقع إلى معرفة صيرورة تحوّل وتغيّر مؤسسات المجتمع القبلي في الشكل والمضمون، وإذا كانت هذه العملية الاجتماعية ما تزال في بدايتها، فإنها ستأخذ وقتا طويلا - خاصة من جانب المحتوى - لكي تنتقل من منطق القبيلة إلى منطق الدولة. لذلك، فإن عملية إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي القبلي داخل المجتمع الليبي يتعارض مع مشروع إعادة بناء الدولة الوطنية، القائم أساسا على الوعي المدني والسياسي، خاصة وأن ليبيا عاشت أزمة مواطنة في ظل غياب مؤسسات الدولة العصرية.

(21) المصري اليوم، 12 جانفي، 2014.

(22) إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006، ص ص 326 - 328.

- ويمكن إيجاز خاتمة هذه الدراسة في مجموعة من الاستنتاجات كما يلي:
- 1- غياب المواطنة الليبية في ظل ضعف مؤسسات الدولة والانفلات الأمني.
 - 2- هناك العديد من القبائل ما تزال تشكل رقما أساسيا في الحياة السياسية.
 - 3- شل مشروع الدولة الوطنية أدى إلى تهميش معظم المواطنين من الهوية الوطنية، والميل بالأخذ بالهوية القبلية أو الأصولية الدينية، وربطها بالانتماء إلى الدولة.
 - 4- إن الجغرافيا الليبية المترامية الأطراف وبأقاليمها المتباينة أضعف القدرة على السيطرة عليها من قبل للدولة، وهو الأمر الذي جعل من القوى الاجتماعية والسياسية المضادة تمتلك القدرة على توظيف أدوات الاتصال الحديثة لملء الفراغ الذي عجزت السلطة على وضع حد له.
 - 5- ما تزال قبيلتا الورفلة والقذاذفة التي ينتمي إليها الزعيم الليبي معمر القذافي وهي من أكبر القبائل، التي وقفت معظمها مع النظام الليبي السابق، تشكل جزءا مهما في أية عملية سياسية إلى حد الآن.
 - 6- إن المجتمع الليبي -اليوم- مهدد بالانقسام بسبب غياب سلطة الدولة.
 - 7- أنّ الغموض لا يزال يكتنف التجربة الليبية بسبب غياب البعد المؤسسي، وسيطرة الأبنية الاجتماعية التقليدية، وخاصة القبلية منها. وكذا غياب مؤسسة عسكرية منظمة وملتزمة الولاء، وترتيبات سياسية قانونية جدية لمرحلة ما بعد القذافي.
 - 8- تعاني المؤسسات الليبية الجديدة من مشكل الشرعية، بالرغم من انتخابها بطريقة ديمقراطية، فالحكومة التي انبثقت عن المؤتمر الوطني العام المنتخب لم تنجح في بسط سيادة القانون على كافة التراب الليبي.
 - 9- استمرار الخلافات بين مختلف القوى السياسية الليبية حول مسائل متعددة، وفي مقدمتها قانون العزل السياسي المتعلق بالمسؤولين الذين تقلدوا مناصب عليا في عهد نظام القذافي، وهو يحول دون التوصل إلى توافق سياسي يكون بمثابة القاعدة الصلبة لبناء الدولة الليبية، على أساس ديمقراطي تعددي، تتم عبره مراعاة التاريخ والمكانة الجيوبوليتيكية للدولة، والبنى الاجتماعية التي لا يمكن تجاوزها في الوقت الراهن، مهما حاولت القوى السياسية فرض أنماذج مستوردة بمفهوم المواطنة ومفهوم المجتمع المدني.